

Distr.: General
18 September 2009
Arabic
Original: English



التقرير التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، الذي مدّد بمقتضاه مجلس الأمن ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل ثلاثة أشهر عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويغطي هذا التقرير التطورات الحاصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقرير الأخير المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (S/2009/335).

ثانياً - التطورات الرئيسية

٢ - بينما ظلّت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تطرح تحديات معقدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل تقدم أيضاً في بعض المجالات الرئيسية على النحو المبين في الفروع الواردة أدناه. واتخذ عدد من الخطوات الإيجابية نحو تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس بين الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والجماعات الكونغولية المسلحة الأخرى في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأحرزت العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقدماً في كيفو الجنوبية، وواصل بعض ما تبقى من عناصر الجماعات المسلحة الكونغولية اندماجها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي إيتوري، واصلت اثنتان من الجماعات المسلحة المتبقية، وهما قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو، مهاجمة المدنيين ونهبهم في منطقة إيرومو. ويسرت البعثة، في أماكن أخرى في المقاطعة الشرقية، الاتصالات بين تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا وأوغندا. وعلى الصعيد الإقليمي، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تبادل



السفراء بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وعقد رئيسا البلدين اجتماع قمة في ٦ آب/أغسطس في غوما.

٣ - ومع ذلك، واصلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة مهاجمة المدنيين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية على التوالي، مما أدى أيضا إلى عمليات تشريد جديدة للسكان. كما شنت عناصر من القوات المسلحة عمليات ابتزاز ضد المدنيين، على الرغم من الإبلاغ عن بعض التقدم في مجالات القضاء العسكري والانضباط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذه الأثناء، استمر إحراز التقدم في التخطيط لنقل مهام بعثة الأمم المتحدة في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والحكومة الكونغولية في حين أُحرز تقدم في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في الجزء الشرقي من البلد. كما واصلت بعثة الأمم المتحدة العمل مع الشركاء في المجال الإنساني وغيرهم لتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتعزيز حماية المدنيين. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ إصلاح قطاع الأمن يواجه العديد من التحديات.

كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

عمليات كيميا الثانية

٤ - تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير توسيع نطاق العمليات العسكرية التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، المعروفة باسم "كيميا الثانية"، في كيفو الشمالية ليشمل إقليم لوبورو ووليكالي، وبدأ الاضطلاع بها رسميا في كيفو الجنوبية في ١٢ تموز/يوليه.

٥ - وفي كيفو الشمالية، قامت القوات المسلحة بعمليات عسكرية في المقام الأول في متزه فيرونغا الوطني في إقليم روتشورو ومنطقة نيانزالي في إقليم ماسيسي. وتسبب التقدم الذي أحرزته القوات المسلحة في إجبار القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على التراجع والانقسام إلى مجموعات صغيرة واصلت شن هجمات صغيرة النطاق ضد السكان المدنيين. وبحلول نهاية آب/أغسطس، قدرت البعثة أن ثلاثة جيوب رئيسية لعدة مئات من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تزال موجودة في منطقة المحيط بين إقليم ماسيسي ووليكالي وفي إقليم لوبورو الجنوبي.

٦ - وفي كيفو الجنوبية، أسفرت عمليات كيميا الثانية أيضا عن تحقيق بعض النجاحات الهامة حيث تمكنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من السيطرة على جزء كبير من أقاليم كاليهي وكاباري وشابوندا بعد سنوات من سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عليها. وفي ٢٨ تموز/يوليه، نجحت القوات المسلحة في زحزة القوات الديمقراطية من كاشيندوبا، مقرها الرئيسي في كيفو الجنوبية. وفي آب/أغسطس، أغارت عمليات القوات المسلحة على معاقل القوات الديمقراطية في والونغو وموينغا وسانغي والمنطقة المحيطة بأوفيرا. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اختتمت القوات المسلحة بنجاح عملياتها للقضاء على وجود القوات الديمقراطية في كاهوزي - ببيغا الوطني وكذلك في مناطق تشيفانغا وينغا في إقليم كاباري.

٧ - وفي ٣١ آب/أغسطس، عُقد في غوما اجتماع ثلاثي لرؤساء أركان الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وشارك فيه كبار الممثلين العسكريين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بعمليات كيميا الثانية. وأقر رؤساء أركان الدفاع بأن العمليات في كيفو الشمالية والجزء الشمالي من كيفو الجنوبية قد نجحت في تفكيك معاقل القوات الديمقراطية، وتحييد عدد كبير من عناصرها، على الرغم من أن جيوب من عناصر القوات الديمقراطية واصلت عملياتها في شكل مجموعات صغيرة في تلك المناطق. كما اتفقوا على أن قيادة القوات الديمقراطية وسيطرتها وعملياتها اللوجستية وهيكلها الإدارية والسياسية في كل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية قد تعطلت نتيجة للعمليات. وبالنسبة للخطوات المقبلة، اتفق رؤساء أركان الدفاع على ضرورة استمرار العمليات بهدف تفكيك قواعد القوات الديمقراطية في إقليم فيزي، كيفو الجنوبية. كما وافقت البعثة على أن تسعى إلى تعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في المواقع المتقدمة وإلى تعزيز وجودها على طول بحيرة تنغانيقا لمنع تراجع عناصر القوات الديمقراطية المحتمل إلى داخل بوروندي.

٨ - وعلى الرغم من هذه الإنجازات الهامة، رافقت العمليات العسكرية هجمات انتقامية وكذلك بعض عمليات الابتزاز ضد المدنيين قامت بها عناصر القوات المسلحة، وأدت إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان. وقامت القوات الديمقراطية بتكثيف الهجمات على المدنيين انطلاقا من معاقلها في مناطق موينغا وسانغي - أوفيرا وهومبو خلال شهر تموز/يوليه. وفي كيفو الجنوبية، هاجمت القوات الديمقراطية أيضا قاعدة البعثة في موينغا في ١٢ تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن عدد متزايد من الهجمات التي شنتها بقية العناصر المسلحة في ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذوي

سيادة وفصائل ماي ماي كيفوافوا، بما في ذلك ضد معسكر للقوات المسلحة في مياما بالقرب من منجم بيسي في ١٢ آب/أغسطس، حيث لقي ما يقدر بـ ١٦ من المدنيين، و ٢ من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و ٢ من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية مصرعهم، وأصيب ٤٥ مدنيا.

٩ - وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة، وفقا لولايتها، تقديم الدعم اللوجستي والعملياتي للقوات المسلحة البالغة ١٦ ٠٠٠ جندي في سياق عمليات كيميا الثانية. كما تمثل الهدف من هذا الدعم في الحد من عمليات الابتزاز التي يرتكبها عناصر القوات المسلحة، التي ترجع جزئيا إلى عدم دفع الرواتب. ونشرت البعثة أيضا عدة قواعد إضافية مؤقتة للعمليات في مواقع رئيسية في كيفو الشمالية، بما في ذلك بامبو، وكاليمي وكاسوو وهومبو؛ وفي كيفو الجنوبية، بما في ذلك كاميتوغا وإيكنيغي ونزييرا وليميرا واندوندا ولوليمبا. وفي كيفو الجنوبية، نشرت أفرقة حماية مشتركة في شابوندا وموينغا وكاليهي ومينوفا ووالونغو وكاباري للمساهمة في الإنذار المبكر وتقديم توصيات لتحسين حماية المدنيين، خصص العنصر العسكري بالبعثة على أساسها موارد حماية إضافية.

١٠ - وبناء على مبادرة من حاكم المقاطعة والبعثة، عُقد مؤتمر لقادة كيفو الجنوبية التقليديين في بوكافو يومي ٧ و ٨ آب/أغسطس لمناقشة عمليات كيميا الثانية بهدف زيادة الوعي بين السكان المحليين. وعقد مؤتمر مماثل في غوما في ١٤ آب/أغسطس.

الإدماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١١ - على الرغم من النهاية الرسمية لعملية الإدماج السريع للجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واصلت العناصر المتبقية المشاركة في عملية الإدماج خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي كيفو الشمالية، لم تدمج بعض الجماعات المسلحة إلا إدماجا جزئيا في القوات المسلحة. وعلى وجه الخصوص، استمرت العناصر السابقة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في إقامة حواجز ضريبية في مناطق من إقليم روتشورو وماسيسي، في حين أن جناح من ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، بقيادة العقيد لافونتين، انسحب من عملية الإدماج. كما ظهرت تحالفات جديدة، بما في ذلك بين القوات الديمقراطية وبعض جماعات ماي ماي، لا سيما تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وجماعة العقيد لافونتين. وفي كيفو الجنوبية، سجل في الفترة بين ٢١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٤٤٥ من عناصر ماي ماي ياكوتومبا و ٣٥ عنصرا من القوات الجمهورية والفيدرالية، الذين كانوا في السابق قد رفضوا المشاركة في عملية الإدماج. وعموما، تعزى التحديات فيما يتعلق بعملية الإدماج إلى المنافسة على المناصب العسكرية

رفيعة المستوى المحدودة داخل القوات المسلحة، والتوترات التي تنشأ بين المجموعات المختلفة فيما يتعلق بالقضايا العرقية والاقتصادية. وكانت قدرة القوات المسلحة المحدودة على استيعاب عناصر المجموعة المسلحة الجديدة ودفع رواتبهم بمثابة عامل مساهم آخر.

تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس

١٢ - في أعقاب المخاوف المتكررة التي أعرب عنها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة الكونغولية إزاء الوتيرة البطيئة لتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، وبناء على طلب من المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، أولوسيغون أوباسانجو، عقدت لجنة المتابعة الوطنية دورتها الثانية في غوما خلال الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس، مع ممثلين عن لجنة المتابعة الدولية. وتم الاضطلاع بأعمال الدورة من خلال ثلاث لجان: كانت الحكومة الكونغولية ممثلة في كل لجنة كما كان كل من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والجماعات المسلحة الأخرى في كيفو الشمالية والجماعات المسلحة في كيفو الجنوبية، التي وقّعت على تلك الاتفاقات، ممثلاً في إحدى اللجان الثلاث.

١٣ - وقد تم الاتفاق خلال الاجتماع على أن تطلق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية سراح نحو ٤٠٠ سجين سياسي على أساس قانون العفو. واستعرضت قائمة السجناء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة، وتقرر أن يستمر اعتقال بعض السجناء الذين لا يشمل قانون العفو جرائمهم.

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك، اتفق على إنشاء لجان فرعية لتلبية احتياجات جرحى الحرب والأرامل والأيتام وصفوف العسكريين والعائدين. وطلب أيضاً من البعثة مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تدريب عناصر الجماعات المسلحة السابقة لإدماجها في الشرطة الوطنية الكونغولية.

١٥ - ومع ذلك، هناك عدد من القضايا العالقة لا يزال يتعين التصدي لها. إذ أعربت الجماعات المسلحة السابقة، لا سيما المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، عن قلقها بشأن جملة أمور منها عدم وجود قواعد وإجراءات اشتباك ملائمة في إطار لجنة المتابعة الوطنية؛ واستمرار وجود بعض المعتقلين السياسيين في السجن؛ ورتب العناصر المسلحة السابقة في القوات المسلحة؛ وعدم تقديم المساعدة الحكومية لجرحى الحرب من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛ والتوقعات إزاء فترات الولاية السياسية والإدارية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات.

١٦ - ومن جانبهم، أعرب نظراء الحكومة الكونغولية عن قلقهم إزاء استمرار ترتيبات الإدارة الإقليمية الموازية من قبل عناصر من المؤتمر الوطني في بعض أجزاء من كيفو الشمالية، بينما أكدوا مجدداً على التزام الحكومة بالتنفيذ الكامل لاتفاقات ٢٣ آذار/مارس، وأشاروا إلى أن بعض المطالب المتصلة بوظائف الجيش وبالإدماج في الحياة السياسية والمدنية الوطنية قد تكون غير واقعية.

المقاطعة الشرقية

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تواصلت العمليات التي تولت قيادتها القوات المسلحة ضد جيش الرب للمقاومة، والتي عرفت باسم "روديا الثانية". وأدت هذه العمليات، التي حظيت بدعم من أفرقة الاستخبارات من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، إلى انشقاق في صفوف جيش الرب للمقاومة في ثلاث مناطق غرب وشرق متتزه غارامبا الوطني، ونحو إقليم أنغو. ونتيجة لذلك، أفيد عن مقتل ١١١ عنصراً من عناصر جيش الرب للمقاومة واعتقال ٦٥ آخرين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس. ومع ذلك، تزايدت هجمات جيش الرب للمقاومة ضد المدنيين، مع الإبلاغ عن ٧٤ هجمة لجيش الرب عبر أويلي العليا وأويلي السفلى مما أسفر عن ٦٥ حالة وفاة و ١٥٢ اختطافاً للمدنيين في الفترة بين ١ تموز/يوليه و ٣١ آب/أغسطس.

١٨ - وفي هذا السياق، قامت القوات المسلحة، بدعم من البعثة، بإعادة تنظيم عملياتها حول ثلاثة مقار في فراجي ودونغو ودوروما. وبالإضافة إلى ذلك، وسعت البعثة نطاق وجودها خارج دونغو بقواعد عمليات مؤقتة في فراجي وإيسيرو في أويلي العليا، وبقوات خاصة غواتيمالية منشورة مؤقتاً في دينغلا في أويلي السفلى.

إيتوري

١٩ - لا تزال قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو تهدد السلام والأمن في إيتوري، وقد شنت هجمات متفرقة على القوات المسلحة من معاقلها في جنوب إيرومو ومارابو. ومع ذلك، نجحت القوات المسلحة، في سياق عملية الحجر الحديدي وبدعم من البعثة، في استعادة سيطرتها على ثلاث قواعد للميليشيات في جاندا وبكوما وماتالاتالا.

أنشطة المبعوث الخاص

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، الرئيس السابق أولوسيغون أوباسانجو، التفاعل بشكل متكرر مع السلطات الكونغولية والجماعات المسلحة السابقة في إطار لجنة المتابعة الدولية. وفي ٢٩ حزيران/يونيه، تلقى المبعوث الخاص، الذي يتعاون بشكل وثيق مع الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة بنيامين مكابا الذي يشاركه في العمل كميستّر، ومكتبه تقريراً مرحلياً مشتركاً من الحكومة الكونغولية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب عن حالة تنفيذ الاتفاق المبرم بينهما. وعلى هذا الأساس، شكّلت الإجراءات الإضافية التي اتخذها الميسّران المشاركان عاملاً مساعداً لعقد الدورة الثانية للجنة المتابعة الوطنية حيث أُتخذت قرارات هامة للإسراع بتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس على النحو المبين أعلاه.

٢١ - وعلى الصعيد الإقليمي، واصل المبعوث الخاص والميسّر المشارك جهودهما لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على تعميق التقارب بينهما. وفي ٨ آب/أغسطس، بناء على دعوة من الرئيس، اجتمع المبعوث الخاص مع الرئيس كاييلا في غوما لاستعراض ما يجري في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومنطقة البحيرات الكبرى من تطوّرات.

العلاقات الإقليمية

٢٢ - في تطور هام على الصعيد الإقليمي، عقد رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في ٦ آب/أغسطس اجتماع قمة ثنائي في غوما. وأعرب الرئيسان، وهما يتعهّدان بدخول حقبة جديدة من العلاقات بين بلديهما، عن استمرار تأييدهما لعملية كيميا الثانية وتوصّلاً إلى مجموعة من الاتفاقات الثنائية منها الاتفاق على إعادة تنشيط اللجنة الدائمة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في كينشاسا قبل نهاية عام ٢٠٠٩. والغرض من اللجنة هو تسهيل التعاون الثنائي في مجالات متنوعة منها الأمن والطاقة وعودة اللاجئين.

٢٣ - وفي ١٠ آب/أغسطس، عُقد اجتماع قمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في لوساكا. وقد حضر اجتماع القمة رؤساء زامبيا وكينيا وتنزانيا وأوغندا، إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. وقدم الميسّران المشاركان أوباسانجو ومكابا إحاطة للمشاركين في اجتماع القمة بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واقترح عقد اجتماع قمة استثنائي بشأن منطقة البحيرات الكبرى لمناقشة تقرير الميسّرين المشاركون في أقرب فرصة

ممكنة. وتقرر أيضا في اجتماع القمة أن تُعقد اجتماعات قمة دورية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر كل عامين.

٢٤ - أمّا فيما يتعلق بأوغندا، فإيذاناً بإعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، قدّم جان شارل أوكوتو لولا كومبي، سفير جمهورية الكونغو الديمقراطية في أوغندا المعين حديثاً، أوراق اعتماده إلى الرئيس يويري موسيفيني في ٢٤ آب/أغسطس في كمبالا. وفي مسار منفصل، عقدت اجتماعات تحت رعاية البعثة في كيسانغاني يومي ٥ و ٦ آب/أغسطس وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ آب/أغسطس بين ممثلين عن حكومة أوغندا وتحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وهي جماعة أغلبها من الأوغنديين لا تزال موجودة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإن لم يكن لها نشاط يُذكر. وأعرب الطرفان خلال تلك الاجتماعات عن استعدادهما للسعي إلى تسوية النزاع القائم بينهما سلمياً بتيسير من البعثة. ووافق تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا أيضاً على أن يسلم طوعاً بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر ٣٤ محاربا أوغنديا و ٣١ محاربا كونغوليا ومعاليهم ليشملوا بعملية التسريح و/أو الإعادة إلى الوطن.

٢٥ - وفي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، عُقدت قمة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في كينشاسا انتُخب خلالها الرئيس كاييلا رئيساً للجماعة.

مؤسسات الحكومة والبرلمان

٢٦ - في ١٥ تموز/يوليه، أعلنت السلطات الكونغولية أنه قد أُقيل وأحيل إلى التقاعد أكثر من ١٥٠ من القضاة والمدّعين العامين في إطار حملة مكافحة الفساد التي أعلن عنها الرئيس كاييلا في الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ حزيران/يونيه بمناسبة يوم الاستقلال. وفي ٣١ تموز/يوليه، أصدر الرئيس تعليمات إضافية بأن يحال إلى التقاعد أكثر من ١٠٠٠ من موظفي الخدمة المدنية من طائفة من وزارات الحكومة الكونغولية بعضهم قد زُعم أنه متورط في ممارسات فاسدة.

الحالة الإنسانية

٢٧ - ظلّت الحالة الإنسانية هشة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب تشرّد السكان على نطاق واسع؛ وارتكاب المسلّحين انتهاكات لحقوق الإنسان شملت أعمال الاغتصاب والقتل والنهب؛ وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية؛ وتعرّض العاملين في المجال الإنساني لحوادث أمنية. وقُدّر العدد الإجمالي للمشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بـ ٢,٢ مليون.

٢٨ - ومن هؤلاء المشردين، بقي نحو ١,٧ مليون نسمة مشرّدين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، علما بأن أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ شخص فرّوا من ديارهم منذ بداية العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. غير أنه قد لوحظ رجوع بعض المشردين داخليا إلى إقليمي شابوندا وكاباري في كيفو الجنوبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة لتحسُّن الحالة الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، أُغلق مخيم كيباتي للمشردين داخليا، وانخفض عدد سكان مخيمات المشردين داخليا الأخرى في منطقة غوما مع بدء رجوع المشردين داخليا إلى مجتمعاتهم الأصلية.

٢٩ - وفي أويلي العليا وأويلي السفلى حيث شرّد ما يقدر بنحو ٢٧٠.٠٠٠ نسمة بسبب الهجمات المستمرة من جيش الرب للمقاومة، اتخذت الأمور منحى يبعث على القلق حيث استهدفت هجمات جيش الرب للمقاومة، فيما يبدو، السكان المشرّدين المتلقين للمساعدات الإنسانية. ونتيجة لذلك، انتهجت المنظمات الإنسانية سياسة تقديم المساعدات إلى السكان في المناطق التي يكون الوجود العسكري فيها مؤمّنا أثناء عملية توزيع المساعدات وبعدها.

٣٠ - وفي هذا السياق، نتج عن استعراض منتصف العام لخطة العمل الإنساني تنقيح بمجموع الاحتياجات الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بزيادته إلى ٩٤٦ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد وُفّر لخطة العمل الإنساني التمويل الكافي لتغطية ٥٣ في المائة من الاحتياجات المقدّرة. ونظرا لتدهور الحالة الإنسانية، أُطلق أيضا في ١٧ حزيران/يونيه نداء لتوفير ٣٨ مليون دولار لتلبية احتياجات مطلوبة بإلحاح لإنقاذ الأرواح.

الحالة الاقتصادية والمالية

٣١ - لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تتأثر سلبا من جراء التراجع الاقتصادي والمالي العالمي. فقد هبطت أسعار الصادرات من السلع الأساسية الرئيسية كالتحاس والكوبالت بنسب وصلت إلى ٥٠ في المائة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وتوقّع صندوق النقد الدولي أن يشهد اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٩ نمواً يساوي معدّله ٢,٩ في المائة فقط. وواصلت قيمة الفرنك الكونغولي هبوطها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبلغ معدل التضخم في البلد ما يناهز ٣٠ في المائة، وقد ساهم في ذلك جزئيا ازدياد النفقات الدفاعية وانخفاض حجم الإيرادات العامة.

٣٢ - وبعد الزيارة التي قام بها روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس، أفاد البنك الدولي بحدوث تقدم مشجّع في المناقشات التي تجري بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والصين بخصوص الاتفاق الشائني

بينهما بشأن استثمارات التعدين والبنى التحتية في البلد، الذي حالت بعض جوانبه دون إحراز التقدم نحو بلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن المتوقع أن ينتج عن إجراءات التخفيف من أعباء الديون أن تحقّق جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو ٤٠٠ مليون دولار من الوفورات السنوية.

ثالثاً - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٣ - عطفًا على تقرير الأخير، بدأت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في وضع استراتيجية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه الاستراتيجية، التي من المتوقع الانتهاء من إعدادها بحلول نهاية السنة، ستشمل جملة أمور منها تفاصيل تسليم مهام البعثة تدريجياً في الجزء الغربي من البلد. وفي هذا الصدد، انتهت البعثة من إجراء تقييمات مشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري لمقاطعات غربية هي كاساي الغربية وكاساي الشرقية وإكواتور وباندونجو والكونغو السفلى، وذلك لمسح القدرات الموجودة ووضع خطط الأساس لعملية التسليم التدريجي.

حقوق الإنسان وسيادة القانون

٣٤ - ظلت حالة حقوق الإنسان في كل أرجاء البلد مدعاة للقلق البالغ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها التي ارتكبتها الجماعات المسلحة الأجنبية إنما كذلك قوات الأمن الحكومية في بعض الأحيان، واعتبر أن بعضها ارتكب بدوافع عرقية. ولا تزال التهديدات ضد أنصار حقوق الإنسان الكونغوليين مستمرة، وقد استجابت الحكومة الكونغولية سلبياً للانتقادات التي أعربت عنها مجموعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الدولية، ومن ضمنها قيامها بوقف برامج إذاعة فرنسا الدولية (Radio France Internationale) في البلد مؤقتاً في ٢٦ تموز/يوليه.

٣٥ - واتخذت بعض الخطوات في مجال القضاء العسكري خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالرغم من وجود بعض الشواغل فيما يتعلق بمراجعة الأصول القانونية، حاكمت المحكمة العسكرية لمناطق العمليات في كيفو الشمالية ٣٥ ضابطاً وجندياً في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم ضابطاً قيادة، عام ٢٠٠٩ لارتكابهم جرائم تتصل بانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كيفو الجنوبية، حاكمت المحكمة العسكرية لمناطق العمليات

١٠ عناصر تابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أن بدأت عملها في ١٢ تموز/يوليه.

٣٦ - وفي ٥ تموز/يوليه، أعلن الرئيس كاييلا إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً داخل صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ما يتعلق بعدم الانضباط وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وأعقب الإعلان على الفور زيارة مطولة قام بها إلى كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية رئيس أركان الدفاع بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الجنرال ديدييه إيتومبا لونغومبا، دعماً لتنفيذ هذه السياسة. وأشارت التقارير الأولية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعض التحسن في سلوك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عقب الإعلان الصادر عن الرئيس.

٣٧ - وواصلت البعثة، من جهتها، بذل الجهود الرامية إلى تحديد النظراء في الحكومة الكونغولية وتوجيه انتباههم إلى قادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يزعم أن انتهاكات حقوق الإنسان ارتكبت تحت قيادتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وبناءً على الجهود التي تبذلها حالياً أفرقة التحقيق المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شرعت البعثة في إنشاء خلايا دعم الادعاء بغرض تعزيز قدرة المدعين العامين العسكريين على ملاحقة الجناة المزعومين ومحاكمتهم. وستضم كل خلية لدعم الادعاء محققين عسكريين ومحققين شرطة من ذوي الخبرة.

٣٨ - وظلت الحالة الكارثية للسجون تهدد الأمن في كل أرجاء البلد. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، أسفر شغب حصل في سجن غوما عن اغتصاب ٢٠ سجيناً ووفاة شخصين. ولا تزال حوادث الهروب من السجون تتيسر بسبب تدهور أوضاع السجون وعدم كفاية مرافق الحراسة. ونتيجة لذلك، أفيد عن هروب ١٥١٩ شخصاً بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠٠٩. وتوفي ١٨٤ سجيناً آخر أثناء الاعتقال، ويعزى ذلك أساساً إلى أمور يمكن الوقاية منها مثل التجويع والأمراض الناشئة عن الظروف الصحية المزرية.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه، يسرت البعثة مؤتمراً جمع ٦٠ من كبار المسؤولين في مجال القضاء والسجون لتحديد الأولويات في مجال تنفيذ خطة العمل لإصلاح نظام السجون التي وافقت عليها وزارة العدل مؤخراً. وعلى الرغم من أن بعض عناصر الخطة يجري تنفيذها عن طريق مجموعة من المشاريع الرامية إلى إضفاء طابع إنساني على ظروف الاحتجاز وتوفير الغذاء وتعزيز الأمن، لم تقدم بعد إلى البرلمان مجموعة التشريعات اللازمة من أجل تنفيذها بالكامل.

٤٠ - وفي تطور منفصل استجد في ١١ آب/أغسطس، اعتقلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية غريغوار نداييماننا في الجزء الشرقي من البلد. وكانت المحكمة الجنائية الدولية من أجل رواندا قد أصدرت أمراً باعتقال نداييماننا ووجهت إليه في آب/أغسطس ٢٠٠١ تهمة ارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية زعم أنه ارتكبها عام ١٩٩٤ خلال عمليات الإبادة الجماعية في رواندا.

العنف الجنسي والجنساني

٤١ - ظل العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع حالات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ارتكبتها الجماعات المسلحة وقوات الأمن، وارتكبها على نحو متزايد المدنيون. وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ببعض المناطق التي تجري فيها عملية كيميا الثانية، كانت المنظمات الإنسانية غير قادرة على الوصول إلى المواقع لتوفير الخدمات، أو تعذر على الناجين الوصول إلى الخدمات الطبية بسبب القتال الدائر. وأفيد عن تسجيل عدداً كبيراً من حالات العنف الجنسي في شابوندا في كيفو الجنوبية، وفي لوبورو وواليكالي في كيفو الشمالية، إلا أنه ظل من الصعب جداً الوصول إلى تلك المناطق.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ قدر من التقدم، وإن كان محدوداً، في مكافحة الإفلات من العقاب على ارتكاب العنف الجنسي. وفي ٢٧ تموز/يوليه، أصدرت المحكمة العسكرية في كيفو الشمالية حكماً غيائياً بحق المقدم كيبانغا الذي فر من الحجز الاحتياطي في أيار/مايو ٢٠٠٩ بالسجن المؤبد بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتصل بالاغتصاب والاحتجاز بصورة غير قانونية. وأدين المقدم كيبانغا بتهمة الاعتقال غير القانوني لخمس قاصرات، اغتصب ثلاثاً منهن في روتشورو في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وحكم على المتهم معه، الرائد لوسونغو، بالسجن لمدة عشرة أعوام.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، في ١١ تموز/يوليه، حكم على رقيب من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اغتصب حاملاً قبل بضعة أيام في كيفو الجنوبية بالسجن لمدة ١٥ عاماً، وطرد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأمر بدفع تعويضات للضحية. وقد حضر المحاكمة العلنية الجنرال إيتومبا، القائد العسكري للمنطقة، وعدد من قادة عملية كيميا الثانية، وتم نشرها على نطاق واسع داخل صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق سياسة عدم التسامح إطلاقاً للرئيس كابيلا.

٤٤ - وسلطت أيضاً زيارة وزيرة الخارجية للولايات المتحدة، هيلاري كلينتون، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٠ و ١١ آب/أغسطس، مزيداً من الأضواء على مسألة

العنف الجنسي على الصعيد الدولي، وأكدت ضرورة أن تتخذ السلطات الكونغولية الإجراءات اللازمة لاجتثاث آفة العنف الجنسي في البلد.

٤٥ - وفي هذه الأثناء، واصلت البعثة وضع خطة لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعينت مستشاراً رفيع المستوى لشؤون العنف الجنسي داخل البعثة لدعم الحكومة الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة وشركائها لوضع الاستراتيجية موضع التنفيذ. وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أيضاً التحضير لإنشاء صندوق مشترك للتصدي للعنف الجنسي يكون القصد منه توفير الوقاية والمساعدة للضحايا.

حماية المدنيين

٤٦ - لقد ظل تعمد الجماعات المسلحة استهداف المدنيين وقيام عناصر في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأعمال ابتزاز يشكّلان تحدياً عظيماً في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، قامت البعثة بما يقرب من ٤٠ مهمة من مهام أفرقة الحماية المشتركة في أكثر من ٢٥ من المناطق المقلقة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩. كما أن خلية الاستجابة السريعة والإنذار المبكر، التي أنشأتها البعثة لمسح مجالات محدّدة للمخاطر ومعالجة المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وتوجيه انتباه الإدارة العليا بالبعثة إلى أخطر حالات الانتهاكات، ولا سيما تلك التي تقتربها قوات الأمن الوطنية، قد أسهمت هي الأخرى في الجهود التي تبذلها البعثة لحماية المدنيين.

حماية الأطفال

٤٧ - لقد أُفرج عن نحو ١٣٠ طفلاً إضافياً من القوات أو الجماعات المسلحة وسُلموا إلى برامج إعادة الإدماج منذ ٣٠ حزيران/يونيه، ليصل المجموع إلى ٩٣١ طفلاً منذ كانون الثاني/يناير. غير أنه قد وردت تقارير تفيد بأن العديد من الأطفال الذين ينشدون الإفراج عنهم من الجماعات المسلحة التي لم تندمج بعد ومن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قد احتجزوا لفتترات وصلت إلى شهرين وتم استجوابهم من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقارير التي تفيد بأن ١٦٢ طفلاً فقط تم فصلهم في سياق عملية الإدماج السريع في كيفو الجنوبية تشير إلى احتمال وجود عدد آخر من الأطفال المتبقين في صفوف الجماعات الكونغولية المسلحة غير المندجة الموجودة هناك.

٤٨ - وقامت البعثة، بالنيابة عن فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التي أنشئت في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وبالتنسيق مع اليونيسيف، بتوجيه رسالة إلى وزير دفاع جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن وضع خطة عمل مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم والإفراج عن جميع الأطفال الموجودين في صفوف القوات المسلحة وإتاحة الوصول إلى المرافق العسكرية. وطلب أيضا إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تسمية جهة تنسيق رفيعة المستوى لهذه المبادرة.

استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار

٤٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع وتعميرها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، وتبرعت ١١ جهة مانحة، وهي حكومات هولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، والسويد، وألمانيا، وإسبانيا، وبلجيكا، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والحكومة الكونغولية، بأكثر من ١٣٥ مليون دولار إلى الاستراتيجية.

٥٠ - وفي إطار عنصر الأمن لاستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، تم توفير الدعم المالي لإدماج نحو ٣٥٠٠ مقاتل أو تسريحهم في كيفو الجنوبية. وبدأ العمل أيضاً على إصلاح المساكن العائلية المتصلة بثلاث ثكنات تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في نيامونيوني ونيانجيري وكمب سايبو في كيفو الجنوبية.

٥١ - وقطعت أشواط هامة في إطار عنصر سلطة الدولة في ما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن إصلاح الطرق في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ونتيجة لذلك، زاد التنقل واختصر وقت السفر إلى النصف في جميع المناطق المعنية تقريباً. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت أعمال إصلاح الطرق أكثر من ٣٠٠٠ وظيفة للسكان المحليين، بمن فيهم المقاتلون السابقون.

٥٢ - وفي ما يتعلق بالشرطة، شارفت المواقع المؤقتة لإيواء أفراد الشرطة المدنية الوطنية المنتشرة حديثاً على الانتهاء في كيفو الجنوبية على طول أربعة من أصل ستة محاور ذات أولوية. وأنجز تدريب ضباط إضافيين في الشرطة المدنية الوطنية استقدموا من المناطق المحلية لكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأعادت شرطة البعثة أيضاً تشكيل انتشارها بغرض تحسين الدعم العملي لاستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار.

٥٣ - وفي إطار عنصر سلطة الدولة، ستساعد البعثة أيضاً، بالتنسيق مع الجهات المانحة، في إنشاء ستة مراكز تجارية في مناطق التعدين الهامة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في مسعى لخفض الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وسيقوم العنصر العسكري التابع للبعثة برصد المراكز والطرق التي تؤدي إلى أقرب مهبط أو نقطة إجلاء، إلى أن يتم نشر الشرطة والخدمات الإدارية الكونغولية الأخرى. ومن المتوقع أن تقوم بتخزين المعادن والفلزات من أجل تقييمها وإتاحة جباية الضرائب في موقع واحد.

٥٤ - وفي ما يتعلق بعنصر العودة وإعادة الإدماج والمصالحة في استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، بدأ تنفيذ برنامجين مشتركين يرميان إلى توفير مجموعة متكاملة من المساعدات لنحو ٢٠٠.٠٠٠ عائد من المشردين داخلياً واللاجئين و/أو المقاتلين السابقين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٥٥ - وعلى نحو منفصل، وإثر موافقتي على أهلية جمهورية الكونغو الديمقراطية لتلقي الدعم من صندوق بناء السلام، خصص مبلغ ٢٠ مليون دولار للبلد. ومن المتوقع أن توفر الأموال الدعم التحفيزي لتنفيذ التدخلات ذات الأولوية في مجال بناء السلام المحددة في خطة تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع وتعميرها واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار على أساس خطة ذات أولويات تضعها البعثة حالياً بالتشاور مع الحكومة الكونغولية والشركاء الآخرين.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن

٥٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت البعثة إعادة ٣٩٧ ١ رواندياً بالغاً من المقاتلين السابقين إلى رواندا، بمن فيهم عناصر في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وعناصر سابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، و ١٠٤ أطفال مرتبطين بالجماعات المسلحة، إلى جانب ٤٣٢ ١ فرداً من المعتالين. وبلغ العدد الإجمالي للروانديين الذين أعيدوا إلى الوطن تحت رعاية الأمم المتحدة هذا العام ٧٩٣ ١٢ شخصاً، ومن ضمنهم ٩٢٣ ٩ أعيدوا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٥٧ - وتحسن التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن كجزء من عملية كيميا الثانية، ولا سيما في ما يتعلق بالتعاون على نشر الأفرقة المتنقلة التابعة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن في مناطق تركز القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعلى الرغم من أنه لا يزال يتعذر الوصول إلى العديد من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فقد فتحت البعثة في آب/أغسطس ثلاثة مراكز

تجمع مؤقتة في مواقع نائية لتيسير استسلام عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين يتم دحرهم على نحو متزايد إلى مناطق نائية.

٥٨ - وفي ما يتعلق بالجماعات المسلحة الأجنبية الأخرى في شرق الكونغو، بدأت البعثة، بالتعاون مع حكومي أوغندا وجنوب السودان، وقادة المجتمعات المحلية، حملة إعلامية إقليمية لتشجيع عناصر جيش الرب للمقاومة على الاستسلام لقواعد البعثة في أويلي العليا.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٩ - منذ إطلاق المرحلة الثانية للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، خضع ٨١١ ٨ عنصراً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعملية التسجيل في كينشاسا، ومقاطعات كاساي الغربية، وكاتانغا، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، ومانيمبا، والمقاطعة الشرقية. ومن هؤلاء المقاتلين، تم تسريح ٣٤٤٥ فرداً، من ضمنهم ٣٤٧ امرأة في حين اختار ٣٦٢ ٥ فرداً البقاء في الجيش.

٦٠ - وفي كيفو الشمالية، انتهت عملية أماني رسمياً في ٢٩ حزيران/يونيه وأغلقت أماكن التجمع المتبقية للمقاتلين الكونغوليين السابقين. وفي كيفو الجنوبية، حيث انتهت عملية أماني رسمياً في ٨ تموز/يوليه، أغلق مركزا التجميع في باراكا وكاليهي ونقل المقاتلون السابقون إلى لوبيريزي. ومن المقاتلين الكونغوليين السابقين المسجلين البالغ عددهم ٣٨٢٤ مقاتلاً، أرسل ١٠٥٨ إلى لوبيريزي بغرض التدريب العسكري، في حين سجل الباقون عبر البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو مشاريع الإدماج في المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت عملية البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن المساعدة في تسجيل نحو ٢٥٠٠ مقاتل كونغولي سابق تجمعوا في كندو، بمقاطعة مانيمبا، وكذلك ٤٤٥ مقاتلاً سابقاً في مينيموي، بكيفو الجنوبية.

إصلاح قطاع الأمن

٦١ - أحرز تقدم محدود في المجال الحرج لإصلاح قطاع الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن مجلس الوزراء أقر ثلاثة مشاريع قوانين بشأن إصلاح الجيش تتصل بتنظيم القوات المسلحة وتسييرها، وتنظيم مجلس الدفاع الأعلى وتكوينه والمهام المسندة إليه وسير عمله، ووضع الأفراد العسكريين التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعرضها على البرلمان للموافقة عليها. وبدأت أيضاً بعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني استكمال كشف المرتبات لوحدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لكي تعكس

الإدماج السريع للجماعات المسلحة الكونغولية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٢ - ومع وصول مستشارها الرفيع المستوى المعني بإصلاح القطاع الأمني، شرعت البعثة في توسيع نطاق مشاركة الشركاء الثنائيين في الفريق العامل المعني بإصلاح القطاع الأمني المنعقد بدعوة منها وخططت للشروع في اجتماعات تركز على السياسات في مجال إصلاح القطاع الأمني على مستوى السفراء. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تتولى البعثة في الأشهر المقبلة تدريب وحدات تابعة لها، وسوف تسعى البعثة إلى ربط ذلك التدريب بالتحسينات الملحة اللازم إدخالها على ظروف تشغيل وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتمركزها. ومن المتوقع إجمالاً أن تستفيد ١٥ كتيبة تابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من برنامج التدريب الموسَّع للبعثة بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٦٣ - وفي ما يتعلق بالشرطة، اعتمد مجلس الوزراء في نهاية حزيران/يونيه القانون الأساسي الذي سيكون الإطار القانوني الرئيسي الذي تسترشد به عملية إصلاح الشرطة، وأرسل إلى البرلمان لمناقشته وإقراره خلال دورته المقبلة. وأعدت شرطة البعثة، من جهتها، تشكيل نفسها لتحسين تمثيلها في هيئات إصلاح الشرطة المدنية الوطنية وعقدت اجتماعاً للأطراف المؤثرة الرئيسية المعنية بإصلاح الشرطة بغرض تعزيز تنسيق الجهود الثنائية في هذا الصدد. وواصلت شرطة البعثة أيضاً التعاون بشكل وثيق مع الشركاء بشأن عدة مشاريع رامية إلى تعزيز القدرة العملية للشرطة المدنية الوطنية، بما فيها مع بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي بشأن تعداد الشرطة؛ ومع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بشأن تدريب ٦٢٠٠ عنصر من عناصر الشرطة المدنية الوطنية في كيفو الشمالية، والمقاطعة الشرقية، والكونغو السفلى، وكينشاسا في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى آذار/مارس ٢٠١٠؛ ومع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون التقني بغرض تدريب أفراد الشرطة المدنية الوطنية في مجال العنف الجنسي في منطقة إيتوري، بالمقاطعة الشرقية، وفي كيفو الشمالية تبعاً.

الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٦٤ - واصلت البعثة القيام بعمليات تفتيش عشوائي للمطارات في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بالتعاون مع السلطات المحلية، دعماً للجهود المبذولة لوضع حد للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وفي تموز/يوليه، قام العنصر العسكري بالبعثة وأعضاء من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة الشرطة الوطنية الكونغولية في القيام

بعملية محاصرة وتفتيش في قرى محيطية بيوفيرا. وكشفت العملية كميات من الأسلحة التي يشتهر في أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خبأها بالتعاون مع ميليشيا الماي ماي المحلية، ويضم أحد المخابئ أكثر من ١٥٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة. وإضافة إلى ذلك، قام فريق تفتيش مشترك يضم موظفين مدنيين ومراقبين عسكريين من البعثة، ومفتش الشرطة الإقليمية الكونغولي، بالمساعدة في التحقيق بشأن شحنة غير مشروعة من حجر القصدير أوقفتها السلطات الجمركية الكونغولية في منتصف آب/أغسطس في معبر حدودي قرب بوكافو. وأجرى أيضا العنصر العسكري للبعثة دوريات مشتركة مع حراس المنتزهات الكونغوليين في المنتزهات الوطنية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لتثقيف الخناق على الاتجار غير المشروع بالفحم.

الانتخابات

٦٥ - في ٣١ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة تأجيل عملية تحديث سجلات الناخبين في المقاطعات الواقعة خارج كينشاسا، والتي كان من المقرر أن تبدأ في ٢ آب/أغسطس. وذكرت أن السبب الرئيسي في التأخير متصل بتنقيح قائمة الكيانات الإقليمية التي لم تعتمدها جميع المقاطعات، حتى منتصف آب/أغسطس، إلا في أربع من أصل عشر مقاطعات. وفي ٤ آب/أغسطس، مُدِّت عملية تسجيل الناخبين في كينشاسا إلى ٢٠ آب/أغسطس بسبب الإقبال المحدود للناخبين.

٦٦ - كما أسهم التأخر في دفع أموال الحكومة الكونغولية في إعاقه عمل اللجنة. فبينما دُفع في وقت سابق من هذا العام جزء من المبلغ الكلي المتوقع أن تساهم به الحكومة لتمويل الانتخابات المحلية، وقدره ٣٢ مليون دولار، فإنه عند إعداد هذا التقرير، كانت هناك ٨,٦ ملايين دولار مستحقة الدفع لتحديث سجلات الناخبين. وتتضافر هذه العوامل، من المحتمل أن يتأخر إجراء الانتخابات المحلية إلى ما بعد الربع الأول من عام ٢٠١٠.

نشر قدرات إضافية

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أول عناصر القدرات الإضافية التي تم التعهد بتوفيرها فوق الاحتياجات المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨). وفي ١٤ تموز/يوليه، نُشرت الطائرات البلجيكية من طراز C-130 وأطقمها إلى نقطة التمرکز في كيسانغاني. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت إلى منطقة البعثة في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ فرقة بنغلاديشية متقدمة قوامها ٢٠٠ جندي، وذلك في إطار النشر المزمع لكتيبة مشاة بنغلاديشية كاملة.

٦٨ - وخلال الفترة ما بين ٢٢ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس، قام وفد تنزاني بزيارة الجزء الشرقي من البلد فيما يتصل بالنشر المرتقب لـ ٢٠٠ من المدربين العسكريين. وبدأ أيضا نشر المعدات المملوكة للوحدات التابعة للكتيبتين البنغلاديشية والمصرية، ووحدة الشرطة المشكّلة المصرية، وسريتي القوات الخاصة الأردنية والمصرية.

٦٩ - وبالنسبة للجدول الزمني لنشر ما تبقى من القدرات الإضافية التي تم التعهد بتوفيرها، من المتوقع أن تُكمل بنغلاديش نشر كتيبة المشاة وأن تنشر وحدة شرطة مشكلة بحلول تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع أن تصل السرية الهندسية البنغلاديشية إلى البلد بحلول نهاية العام. والأردن يعدّ العدة لكي ينشر بحلول تشرين الأول/أكتوبر سرية القوات الخاصة التي تعهد بتقديمها بينما تعدّ مصر العدة لنشر كتيبة مشاة وسرية قوات خاصة قبل تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المتوقع أن يتم نشر وحدة الشرطة المشكّلة المصرية بحلول نهاية العام.

٧٠ - وبالنسبة للتعهدات، قبلت إدارة عمليات حفظ السلام عرضا من أوروغواي بتقديم طائرتين عموديتين من المتوقع أن يتم نشرهما بحلول نهاية العام. بيد أن الإدارة لم تتلق بعد تعهدات بتوفير العناصر المتبقية المتمثلة في ١٦ طائرة عمودية للخدمات وطائرة من طراز C-130 ومعدّات استخباراتية.

رابعاً - ملاحظات

٧١ - خلال الأشهر التي تلت تقديم تقرير الأخير إلى مجلس الأمن، أحرز تقدم بدرجات متفاوتة في المجالات الأساسية لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد تواصل إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن ظهرت مجموعة من التحديات بسبب احتفاظ بعض الجماعات المسلحة بعناصر خارج عملية الإدماج، بينما انسحبت جماعات أخرى من صفوف القوات المسلحة، وانضمت في بعض الأحيان إلى صف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مواجهة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومما زاد من شدة هذه التحديات، التأخر الملحوظ في تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس، وكذلك الشكوك القائمة بشأن المعاملة التفضيلية التي تخصصها السلطات الكونغولية للعناصر السابقة في قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في توزيع الرتب والمناصب العسكرية. وفي غضون ذلك، أحرزت عملية كيميا الثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقدما في كيفو الشمالية وبدأ تنفيذها في كيفو الجنوبية، دافعة المزيد من المحاربين في صفوف هذه القوات إلى طلب العودة الطوعية إلى الوطن. إلا أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كثفت من هجماتها الشنيعة على المدنيين، وهو ما تسبب أيضا في تشريد المزيد من السكان.

٧٢ - والتحديات التي ما زالت قائمة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية هي تحديات جسيمة يمكن أن تعوق جهود توطيد السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إن لم يُتصدَّ لها في الوقت المناسب وبطريقة شاملة. وإنني أحث الحكومة الكونغولية على اتخاذ الخطوات اللازمة، بمساعدة من البعثة وغيرها من الشركاء، لمواصلة عملية الإدماج وإكمالها بنجاح، ومن ذلك كفالة دفع مرتبات أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة منتظمة وبناء ثكنات للجنود المتمركزين في شرق البلد. ومما يبعث على الارتياح، في هذا السياق، التزام الحكومة الكونغولية بتمكين البعثة من تدريب وحدات من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قبل نهاية العام. وفي هذا الشأن، أحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم للمدرين التزانيين، البالغ عددهم ٢٠٠ مدرباً، الذين سيتم إيفادهم إلى البعثة. وهذا الدعم التمكيني مطلوب تحديداً في مجالات الدعم اللوجستي الذاتي والإقامة والنقل. ومن الأساسي أيضاً لتنقلات البعثة وفعاليتها الحصول على تعهدات بتوفير القدرات الإضافية المتبقية المأذون بها في قرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨)، بما في ذلك ١٦ طائرة عمودية ومعدات استخباراتية.

٧٣ - أما فيما يتعلق باتفاقات ٢٣ آذار/مارس، فبينما أشعر بالارتياح للخطوات التي اتخذتها مؤخرا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لعقد الدورة الثانية للجنة المتابعة الوطنية وتنفيذ بعض عناصر الاتفاقات، فإنني أحث جميع الأطراف، وبخاصة السلطات الكونغولية، على كفالة عمل لجان التوفيق المحلية بشكل كامل؛ وتعيين حكام الأقاليم ومعاونيهم؛ والتعجيل بتعيين بعض أعضاء الجماعات المسلحة السابقة في مناصب إدارية كما هو منصوص عليه في الاتفاقات. وسيطلب التنفيذ التام للاتفاقات الدعم والالتزام من جانب السلطات الكونغولية، سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى المقاطعات أو على الصعيد المحلي، كما سيتطلب مشاركة الجماعات نفسها بنية حسنة.

٧٤ - وسيكون من الضروري مواصلة تكملة هذه الجهود بإجراءات للتصدي لوجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك إجراءات تتخذها الدول الأعضاء ضد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في أراضيها لمنع الدعم الذي من المعروف أنه يقدم إلى قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، سيكون من المهم تكملة إعادة بسط سلطة الدولة على المناطق التي أزيحت منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتجريد مناطق التعدين من السلاح وتحويلها إلى سلطات الدولة الشرعية، مع إعادة إنشاء وتعزيز المؤسسات الإدارية والشرطية والقضائية في مختلف أنحاء المقاطعات الشرقية. ولذلك، فإنني أشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل إلى الخطة الحكومية لتحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة

من النزاع وتعميرها، ومن ذلك مواصلة تمويل استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار. وأشجع أيضا الجهات المانحة على الاستجابة للنداء الإنساني العاجل المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه للإسهام في تلبية الاحتياجات الملحة.

٧٥ - وفي نفس الوقت، فإنني ما زلت قلقا جدا إزاء ما للعمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة من أثر على المدنيين، بما في ذلك الآثار الناجمة عن الهجمات الانتقامية التي تشنها هاتان الجماعتان. وأعمال العنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى المبلغ عنها المرتكبة على يد عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية هي أيضا غير مقبولة، ولا يمكنها أن تستمر إذا ما أُريد لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يبدأ جني ثمار السلام. إلا أنني مرتاح للخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب، وذلك بإنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقا داخل صفوف قواتها المسلحة ووضع آليات للعدالة العسكرية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وهي خطوات يبدو أنها بدأت تؤتي أكلها. وأحث السلطات الكونغولية على كفالة أن تحترم المحاكم العسكرية معايير المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في الاستئناف، وكفالة أن يُساءل أيضا القادة الذين ارتكبت هذه الانتهاكات تحت إمرتهم. وأحث أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز التدابير التي تتخذها حاليا في إطار العمليات العسكرية لكفالة حماية المدنيين، بالإضافة إلى التدابير المبتكرة التي تعتمد عليها البعثة لتعزيز قدرتها على توفير الحماية إلى أقصى حد ممكن.

٧٦ - وإنني أشعر بالارتياح لمبادرة الرئيسين كابيلا وكاغامي المتمثلة في عقد اجتماع قمة في غوما في ٦ آب/أغسطس. وقد أسهم التزامهما بتعزيز السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى، وجهودهما الرامية إلى التصدي، بطريقة مشتركة، لوجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا داخل البلد، بما يزرع استقراره، في تعزيز الثقة في عملية السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيواصل ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى تقديم الدعم الكامل للجهود المبذولة في هذا الصدد.

٧٧ - وسيكون من الضروري الحفاظ على الزخم الذي تحقق مع بدء عملية تسجيل الناخبين في كينشاسا كي يتسنى إجراء الانتخابات المحلية المقررة في موعدها. وسيكون من المهم إتمام عملية تسجيل الناخبين بتوسيع نطاقها ليشمل باقي أنحاء البلد. وفي هذا الشأن، فإنني أحث السلطات الكونغولية على التوصل إلى اتفاق بشأن قائمة الكيانات الإقليمية،

إذ لا يمكن لعملية تسجيل الناخبين أن تمضي قدما من دونها. وأشجع الحكومة أيضا على دفع ما تبقى من حصتها من الموارد المالية اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية.

٧٨ - وفي تقريره المقبل، سأقدم العناصر الرئيسية لإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل الذي سيبين، في جملة أمور، خطة البعثة لنقل المهام في الجزء الغربي من البلد، كما هو مطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، ومفهوم حماية المدنيين على نطاق المنظومة ككل، ونهجا متعدد الأبعاد في التعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إضافة إلى تخطيط البعثة لتوجهاتها المستقبلية.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عن خالص امتناني لجميع أفراد البعثة، الذين ما فتئوا يرهنون، تحت قيادة ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ألان دوس، على تصميمهم وتفانيهم بروح الإيثار في ظل ظروف شديدة الصعوبة في سبيل دعم الشعب الكونغولي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخه. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص، أولوسغون أوباسانجو، والميسر المشارك له الرئيس السابق مكابا، ولفريق الأمم المتحدة القطري ووكالات المساعدة الإنسانية، لما يبذلونه من جهود شاقة لإنقاذ أرواح أناس يعيشون ظروفًا صعبة وتحسين حياتهم. وأود أن أشكر أيضا جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة، والبلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، التي تقدم دعماً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هي في أمس الحاجة إليه.